لم يلين الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فيقول وقد أشار إلى هذا الثاني
بقوله ومفعل صحح كالمفعال يعني أن مفعلا لما كان مباينا للفعل
أي غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال
وحمل عليه في التصحيح مفعل لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط
ومخياط والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينة الفعل
في وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخياط فهو هو لا أنه محمول عليه
وعلى هذا كثير من أهل التصريف والألف الإفعال واستفعال أزل لذا
الإعلال والتا الزم عوض أي إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال
مما أعلت عينه حملا على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى الفاء
ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فيحذف إحداهما لالتقاء
الساكنين ثم يعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو إقامة واستقامة
أصلهما إقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو
ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين
والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما واختلف
النحويون أيهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة
ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف وأن الاستثقال
بها حصل وإلى هذا ذهب الناظم ولهذا قال والألف الإفعال واستفعال
أزل وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة لأن الأول
الظني وأما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل إقامة
واستقامة وأشار بقوله وحذفها بالنقل ربما أي بالسماع ربما
عرض أي إن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك
على ما سمع ولا يقاس عليه ومن ذلك قول بعضهم أراه إراء وأجابه
إجابا حكاه الأخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله
تعالى وإقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله
وإيتاء الزكاة **تنبيه** قد ورد تصحيح إفعال واستفعال
ومفروعهما في ألفاظ منها أغول إغوالا وأغيمت السماء إغياما
واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا وعند النحاة

شاذ

شاذ يحفظ ولا يقاس وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنه لغة قوم يقاس
عليها وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل
واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهري في مواضع
أخر تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة وذهب في التسهيل إلى مذهب
ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنوق
الجمل استنواقا واستتيست الشاة استتياسا أي صار الجمل ناقة
وصارت الشاة تيسا وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه كما فيما له
ثلاثي نحو استنفاع وما لإفعال واستفعال المذكورين من الحذف ومن
نقل فمفعول به أيضا قمن أي حقيق نحو مبيع ومصون والأصل مبيوع
ومصوون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى
ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب
حذف أحدهما واختلف في أيهما المحذوف على حد الخلاف في إفعال
واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيهما عمل
غير ذلك وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت الواو على
رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة
المنقولة كسرة لتصح الياء وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذفت الياء
كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء
وقد تبع الأخفش أصله في هذا فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها
ياء أصلية فإنه قلبها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض
وقد قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها
ومراعاتها موجودة أجدر **تنبيه** وزن مصون عند سيبويه
مفعل وعند الأخفش مفول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسوء
مخففا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت أما
على قول أبي الحسن فأقول رأيتها مسوا كما تقول في مقرو مقروا
لأنها عنده مفول وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت
مسوا كما تقول في خب خبا بحذف الواو لأنها في مذهبه الحيش
فقال أبو علي كذلك هو وندر تصحيح ذي الواو ومن ذلك في قول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)